معهد الإدارة العامة وهيئة سوق العمل يطلقان برنامجا لتعزيز التعاون في التدريب والتطوير المؤسسي في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص

أطلق معهد الإدارة العامة وهيئة تنظيم سوق العمل برنامجًا مشتركًا بهدف نشر الوعي وتعزيز المعرفة لدى الكوادر الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص والعدالة الاجتماعية من خلال المبادرات التدريبية المتنوعة ودعم التطوير المؤسسي.

وأكدت الدكتورة الشيخة رنا بنت عيسى بن دعيج آل خليفة المدير العام لمعهد الإدارة العامة أن تعزيز منظومة الحماية والعدالة الاجتماعية يتطلب تكامل الجهود بين المؤسسات الوطنية، وتطوير القدرات المهنية للعاملين بما يسهم في ترسيخ أفضل الممارسات المؤسسية، ورفع كفاءة الأداء في المجالات ذات الأولوية الوطنية.

وأضافت أن نجاح أي مؤسسة يبدأ من تمكين كوادرها، وأن التدريب لم يعد خيارًا تطويريًا، بل ركيزة أساسية لتعزيز الكفاءة المؤسسية وتحقيق الاستدامة في الأداء، لافتةً إلى أنه من هذا المنطلق يأتي البرنامج بالتعاون مع هيئة تنظيم سوق العمل ليعزز جاهزية الكوادر الوطنية، ويرفع جودة الممارسات المهنية والمؤسسية في مجالات الحماية والعدالة الاجتماعية، بما يدعم الجهود الوطنية في مكافحة الاتجار بالأشخاص، ويعزز كفاءة المؤسسات في أداء أدوارها وتحقيق أهدافها.

من جانبه، أكد نبراس طالب الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أن البرنامج الذي تم إطلاقه مع معهد الإدارة العامة جاء هادفًا إلى نشر الوعي وتعزيز المعرفة وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجالات الحماية والعدالة الاجتماعية ولا سيما مكافحة الاتجار بالأشخاص، عبر تطوير الكفاءات الوطنية بما يسهم في تكريس الممارسات المؤسسية المستدامة، ودعم الجهود الوطنية لحماية حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

وأشار الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في هذا الصدد إلى أن مملكة البحرين تواصل جهودها في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص امتدادًا لرؤية وطنية تضع الإنسان في صميم أولوياتها، عبر مساع مستمرة لتعزيز الحماية، ونشر الوعي، وبناء القدرات، وتطوير منظومة العمل المؤسسي.

بمناسبة مرور ربع قرن على تأسيس المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية

المؤسسة لم تغير حياة المستفيدين فقط.. بل صنعت الإنسان في العاملين فيها

على مدى خمسة وعشرين عامًا، لامست المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية حياة آلاف الأيتام والأرامل والأسر المحتاجة، غير أن أثرها لم يقتصر على المستفيدين، بل امتد ليترك بصمة عميقة في نفوس العاملين فيها، الذين تحولت سنوات عملهم إلى رحلة إنسانية أعادت تشكيل نظرتهم الى الحياة، ورسخت فيهم قيم الرحمة والمسؤولية والعطاء.

ومع احتفال المؤسسة بيوبيلها الفضي، وتكريم الموظفين الذين أمضوا أكثر من عشرين عامًا في خدمة رسالتها الإنسانية، برعاية كريمة من سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، رئيس مجلس أمناء المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، بدت شهادات المكرمين أقرب إلى حكايات إنسانية، لا تستعرض سنوات الخدمة بقدر ما تروي كيف تحولت الوظيفة إلى رسالة، والعمل اليومي إلى أثر باقٍ في القلوب.

علي أحمد حميد: رسالة صنعت شخصيتي

يؤكد علي أحمد حميد، رئيس قسم المساعدات الإنسانية، الذي أمضى 21 عامًا في المؤسسة، أن رحلته لم تكن مجرد وظيفة، بل رسالة إنسانية أسهمت في تشكيل شخصيته وترسيخ معنى العطاء الحقيقي في وجدانه.

ويقول: إن السنوات التي قضاها في خدمة المستفيدين في المجالات ذات الأولوية الوطنية.

○ ريما هلال.

علمته أن قيمة الإنسان لا تُقاس بعدد سنوات العمل، وإنما بما يتركه من أثر في حياة الآخرين، سواء بابتسامة أعادها إلى وجه يتيم، أو أمل بثّه في أسرة، أو يد امتدت بالعون في لحظة احتاج فيها الناس إلى الدعم.

ويضيف أن مسيرته، رغم ما حملته من تحديات، كانت مليئة بالمواقف التي عززت قناعته بأن العمل المخلص قادر على إحداث فرق حقيقي في حياة الناس.

ويرى أن التكريم الذي ناله بالتزامن مع احتفال المؤسسة بمرور خمسة وعشرين عامًا على تأسيسها لا يمثل تقديرًا شخصيًا فحسب، بل هو تكريم لكل من آمن بأن خدمة الإنسان أسمى الرسائل، مؤكدًا أن هذا التقدير سيشكل حافزًا لمواصلة العطاء.

○ جهاد السعدون.

جهاد السعدون: وسام يحمل معنى الوفاء

وتصف جهاد جاسم السعدون، السكرتيرة التنفيذية، التي أمضت 21 عامًا في المؤسسة، لحظة التكريم بأنها من أكثر المحطات تأثيرًا في حياتها المهنية، لأنها جسدت تقديرًا لمسيرة طويلة من العمل والإخلاص.

وتقول: إن رعاية سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة لهذا التكريم، بالتزامن مع اليوبيل الفضي للمؤسسة، منحته قيمة استثنائية، إذ لم يكن احتفاءً بأشخاص بعينهم، بل رسالة وفاء لكل من شارك في بناء هذه المسيرة الإنسانية.

وتضيف أن هذا النهج يعكس ثقافة المؤسسة في تقدير العطاء، ويمنح العاملين فيها دافعًا متجددًا لمواصلة رسالتهم، مؤكدة أن هذا الوسام سيظل مصدر فخر واعتزاز لها.

○ علي حميد.

ريما حسن هلال: مدرسة علمتني معنى الإنسانية

أما ريما حسن هلال، رئيس قسم الرعاية التعليمية والبحوث، التي أمضت 22 عامًا في المؤسسة، فتؤكد أن أكثر ما أثر في شخصيتها لم يكن عدد السنوات، بل التجارب الإنسانية التي عاشتها منذ انتقالها من العمل التطوعي إلى العمل الميداني مع الأسر والأيتام والأرامل.

وتوضح أن الزيارات الميدانية ودراسة احتياجات الأسر حولت العمل اليومي إلى دروس متواصلة في الرحمة والتعاطف والمسؤولية، ورسخت لديها قناعة بأن الإنسانية ليست وظيفة، وإنما أسلوب حياة.

وتستعيد أكثر الكلمات التي بقيت عالقة في ذاكرتها، حين كانت بعض الأسر تقول: «إنتو نعمة حق هذا المكان»، معتبرة أن هذه العبارة كانت أعظم مكافأة تتلقاها، لأنها منحتها الدافع للاستمرار وأكدت أن أثر العمل الإنساني يقاس بما يزرعه من أمل وطمأنينة في النفوس.

وترى أن تكريم سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة يمثل تقديرًا لكل العاملين، ويحفزهم على مواصلة الطريق، مؤكدة أن المؤسسة ستظل بالنسبة إليها مدرسة غرست فيها قيم الرحمة والإيمان بأن دعوة صادقة من محتاج قد تكون أعظم مكافأة.

○ غادة جناحي.

غادة جناحي: كبرت مع المؤسسة

وتصف غادة عبدالرحمن جناحي، سكرتيرة مكتب مدير إدارة الرعاية الاجتماعية، التي أمضت 24 عامًا في المؤسسة، مسيرتها بأنها رحلة نمو تزامنت مع نمو المؤسسة نفسها.

وتقول إنها التحقت بالمؤسسة في بداية حياتها العملية، وكبرت معها عامًا بعد عام، حتى أصبحت تنظر إلى رسالتها بعين الأم التي تدرك قيمة الاحتواء وأهمية أن يجد كل يتيم وأرملة من يسانده.

وتؤكد أن السنوات الماضية لم تكن مجرد زمن، بل حكايات متواصلة من الإخلاص والعمل الجماعي، أسهمت في بناء صرح إنساني أصبح نموذجًا يحتذى به.

وترى أن تكريمها من سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة يجسد ثقافة الوفاء التي تتميز بها المؤسسة، ويحملها مسؤولية مواصلة العطاء بنفس الشغف الذي بدأت به قبل أربعة وعشرين عامًا.

وتختتم حديثها بالقول: إن العطاء الحقيقي لا يُقاس بحجم ما يقدمه الإنسان، بل بالأثر الذي يتركه في قلوب الآخرين، وهو الإرث الأجمل الذي صنعته المؤسسة في العاملين فيها قبل أن تصنعه في المجتمع.

في «يوم الباستيل».. شراكة واسعة بين فرنسا والبحرين

بقلم:
إريك جيرو تيلم

فيما تحتفل فرنسا بعيدها الوطني، تشكّل هذه المناسبة فرصة للتأمل، ليس فقط في القيم التي صاغت جمهوريتنا، وإنما أيضاً في علاقات الصداقة والشراكات التي تواصل رسم معالم مستقبلنا.

لقد كانت الأشهر القليلة الماضية صعبة علينا جميعاً، وأود أن أعرب مجدداً، باسمي وباسم فرنسا، عن دعمنا الكامل لمملكة البحرين. كما نؤكد تضامننا وصداقتنا مع قيادتها وشعبها في أعقاب الهجمات غير المبررة وغير المقبولة التي شنّها النظام الإيراني.

وكما كان الحال في العام الماضي، استُهلّ عام 2026 على نحو إيجابي للغاية بالنسبة للعلاقات الفرنسية البحرينية، من خلال زيارة ملكية لـ«فرنسا». فقد توجّه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى باريس في 6 فبراير، حيث أجرى مباحثات مع الرئيس إيمانويل ماكرون. وشكّلت هذه الزيارة محطة جديدة في تعزيز علاقاتنا الثنائية، ولا سيما مع توقيع اتفاقية للتعاون الدفاعي.

وبعد أسابيع قليلة، شهد السياق الإقليمي تغيراً عميقاً. ومنذ 28 فبراير 2026، أوفت فرنسا بجميع التزاماتها في مختلف أنحاء الخليج، بما في ذلك التزاماتها تجاه البحرين. وسواء في أوقات الأزمات أو في الظروف الأكثر ملاءمة، ظلت فرنسا وفيّة لالتزاماتها ولصداقتها مع المملكة.

كما انعكست هذه الثقة المتبادلة في كثافة الحوار السياسي بين بلدينا. ففي 24 يوليو 2025، انعقدت في باريس الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة الثنائية الفرنسية البحرينية، برئاسة مشتركة لوزيري خارجية البلدين، الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني وجان-نويل بارو.

وتظل فرنسا ملتزمة التزاماً راسخاً بالتعددية وبسيادة القانون. وانطلاقاً من هذه الروح، نعمل بشكل وثيق مع البحرين في مجلس الأمن الدولي. وقد بدأ تعاوننا قبل وقت طويل من شغل البحرين مقعدها كعضو غير دائم، عقب انتخابها، وواصل تعمّقه من خلال التبادلات المنتظمة، ولا سيما خلال تولّي البحرين رئاسة مجلس الأمن الدولي في أبريل الماضي.

ولا تتجلى التعددية من خلال المؤسسات الدولية فحسب، وإنما أيضاً من خلال الدفاع عن القواعد المشتركة التي تنظم العلاقات بين الدول، وفي مقدمتها احترام القانون الدولي.

ويتجسد هذا الالتزام بالتعددية أيضاً في الائتلاف الدولي الواسع الداعم لتحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا. وستكون خمس وثلاثون دولة من «ائتلاف الراغبين» ممثّلة في العرض العسكري المقام في باريس بمناسبة العيد الوطني الفرنسي. ويشكّل هذا الائتلاف مبادرة تقودها فرنسا والمملكة المتحدة للمساهمة في ضمان سلام عادل ودائم في أوكرانيا بعد انتهاء الأعمال القتالية. وتعكس هذه المشاركة الواسعة التزام فرنسا وشركائها بأمن أوكرانيا والقارة الأوروبية.

ويمتد هذا الالتزام بالتعددية، بطبيعة الحال، إلى حرية الملاحة التي يتعيّن صونها في مضيق هرمز وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وانطلاقاً من هذه الروح، جمعت فرنسا والمملكة المتحدة ائتلافاً من الدول غير المنخرطة في النزاع، والمستعدة لتنفيذ مهمة للأمن البحري وإزالة الألغام عندما تسمح الظروف بذلك. وأود أن أتوجه بالشكر إلى مملكة البحرين على مشاركتها في هذه المبادرة.

وتواصل شراكتنا نموها في المجال الاقتصادي أيضاً. فقد منحت فعاليتا «اختر فرنسا» و«رؤية الخليج»، اللتان عُقدتا الشهر الماضي، زخماً جديداً لتبادلاتنا الاقتصادية. ويشكّل استحواذ شركة ألمنيوم البحرين «ألبا» على حصة أغلبية في شركة «ألمنيوم دونكيرك»، إلى جانب الشراكة بين شركة «ممتلكات» وصندوق فرنسي يُدعى «ترايل»، مثالين ملموسين على هذا التعاون المتنامي. كما ينعكس هذا الزخم في أرقام التبادل التجاري بين بلدينا، إذ كانت فرنسا المورد الأوروبي الأول للبحرين في عام 2025.

وتتجلى حيوية علاقاتنا كذلك في التبادلات البرلمانية، وكان أحدث مظاهرها زيارة وفد من مجموعة الصداقة مع دول الخليج التابعة لمجلس الشيوخ الفرنسي إلى البحرين، برئاسة السيناتور أوليفييه كاديك.

وتظل فرنسا شريكاً محل تقدير لدى البحرين في مجموعة واسعة من القطاعات الاستراتيجية، من بينها الرعاية الصحية، والعدالة، والرياضة، والثقافة، والابتكار، والصناعات الإبداعية، والتعليم العالي. ومن أمثلة ذلك «تيرا أكاديميا»، وهي مؤسسة فرنسية للتعليم المستمر ومسرّعة لتنمية المهارات والمهن الضرورية للتحول البيئي. وقد اختارت البحرين لإقامة مركزها الإقليمي فيها، ومن خلاله ستعمل مع عدد من أبرز الشركات الصناعية البحرينية.

ويواصل تنقّل الطلبة، والمنح الدراسية، والتعاون في مجال الآثار، وبرامج اللغة الفرنسية، والتدريب المهني، تعزيز الروابط بين بلدينا.

وقد تجسّد هذا التعاون مجدداً قبل أسابيع قليلة، عندما وضعنا حجر الأساس للمقر الجديد للأليانس الفرنسية، الذي سيفتتح في منطقة العدلية العام المقبل.

وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع أبناء وطني الذين يعملون كل يوم على تعزيز الروابط بين فرنسا والبحرين. وأخصّ بالذكر «فريق فرنسا»، الذي يضم غرفة التجارة والصناعة الفرنسية في البحرين، ومستشاري التجارة الخارجية لفرنسا، والأليانس الفرنسية، والمدرسة الفرنسية، والجمعية البحرينية للناطقين بالفرنسية، إلى جانب جميع من يسهمون، كلٌ بطريقته، في هذا الجهد الجماعي.

سفير فرنسا لدى مملكة البحرين

قضايا وحوادث

تقديم: أمل الحامد

في قضيتي تخابر منفصلتين..

المؤبد لثلاثة متهمين تخابروا مع الحرس الثوري الإيراني للقيام بأعمال عدائية ضد البحرين

صرّح رئيس نيابة الجرائم الإرهابية بأن المحكمة الكبرى الجنائية أصدرت بجلستها المنعقدة أمس حكمَين في قضيتين منفصلتين تتعلقان بالتخابر مع دولة أجنبية معادية، اتهم فيهما ثلاثة متهمين بالتخابر مع الحرس الثوري الإيراني الإرهابي ومن يعملون لمصلحته، وذلك لمعاونته في أعماله العدائية والإرهابية ضد مملكة البحرين والإضرار بمصالحها، حيث قضت بمعاقبتهم جميعًا بالسجن المؤبد، وأمرت بمصادرة المضبوطات.

وتعود تفاصيل الواقعة الأولى إلى ورود معلومات أكدتها تحريات الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية بقيام المتهم الأول المطلوب أمنيا والهارب خارج البلاد، والذي يعمل لمصلحة الحرس الثوري الإيراني الإرهابي بتجنيد المتهم الثاني الموجود بمملكة البحرين لتزويده بمعلومات لأماكن حيوية في المملكة بغرض استهدافها خلال العدوان الإيراني الغاشم.

وتعود تفاصيل الواقعة الثانية إلى ورود معلومات أكدتها تحريات الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية بقيام المتهم بالتواصل مع أحد الحسابات الإلكترونية التي تدار من قبل الحرس الثوري الإيراني الإرهابي وتزويده بمقاطع فيديو للاعتداءات الإيرانية الإرهابية الآثمة على المنشآت الحيوية بمملكة البحرين، بالإضافة إلى إرساله عددا من المواقع والإحداثيات لأماكن حيوية داخل البلاد لاستهدافها من قبل العدو بما يهدد أمن وسلامة مملكة البحرين وأرواح المواطنين والمقيمين فيها.

وقد باشرت النيابة العامة التحقيق في الواقعتين فور تلقي البلاغين، حيث استجوبت المتهمين الموجودين داخل البلاد، واستمعت إلى أقوال الشهود وندبت الخبراء الفنيين لفحص الأجهزة الإلكترونية المضبوطة، وقد خلصت التحقيقات إلى أن البيانات والمعلومات التي قدمها المتهمون للحرس الثوري الإيراني الإرهابي، قد شكلت ركيزة أساسية في الاعتداءات الإيرانية الإرهابية العدائية الآثمة التي استهدفت عددا من المنشآت والمرافق الحيوية والمهمة داخل مملكة البحرين، ما عرض أمن البلاد واستقرارها للخطر.

وعلى ضوء ذلك، أمرت النيابة العامة بإحالة المتهمين إلى المحكمة الكبرى الجنائية، وقد نُظرت الدعويين بشكل منفصل على عدة جلسات، وقد روعيت خلالهما كافة الضمانات القانونية المقررة، بما في ذلك حضور محامي المتهمين وتمكينهم من إبداء دفاعهم، حتى أصدرت المحكمة حكمها المتقدم بجلسة أمس.

وفي هذا السياق، تؤكد النيابة العامة أن جريمة التخابر مع الدول الأجنبية المعادية لمملكة البحرين تُعد من أخطر الجرائم الماسة بالأمن الوطني، لما تنطوي عليه من تمكين تلك الدول من الحصول على معلومات تُستغل في تنفيذ أعمال عدائية تستهدف المملكة ومصالحها. كما تشدد النيابة العامة على مضيّها، في إطار ما خولها القانون، في التصدي بحزم لكل من يرتكب مثل هذه الأفعال المجرمة، واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحقه، صونًا لأمن البلاد واستقراره.

أحكام بالسجن تصل إلى خمس سنوات لعشرة متهمين لارتكابهم أعمال عنف وتخريب

صرّح رئيس نيابة الجرائم الإرهابية بأن المحكمة الكبرى الجنائية أصدرت بجلستها المنعقدة أمس حكمَيْن في قضيتين منفصلتين تضمنتا ارتكاب عشرة متهمين جرائم عنف وتخريب أثناء الاعتداءات الإيرانية الآثمة على مملكة البحرين خلال شهر مارس الماضي، حيث قضت بمعاقبتهم بالسجن مدد تصل إلى خمس سنوات، ومصادرة المضبوطات.

وتعود تفاصيل الواقعتين إلى تلقي النيابة العامة بلاغين من الإدارة الأمنية المختصة بوزارة الداخلية مفادها القبض على المتهمين متلبسين بجرمهم في مكان الواقعتين إثر مشاركتهم في أعمال العنف والتخريب التي تزامنت مع الاعتداءات الإيرانية الآثمة على مملكة البحرين، وعرضهم على النيابة العامة.

وقد باشرت النيابة العامة تحقيقاتها باستجواب المتهمين تفصيلًا، مع كفالة كافة الحقوق والضمانات القانونية المقررة لهم، وأمرت بحبسهم احتياطيا على ذمة التحقيق، وسؤال شهود الواقعتين، وطلب التقارير الفنية، وعليه وفي ضوء ما أسفرت عنه الأدلة القولية والفنية، فقد تقرر إحالتهم إلى المحكمة الكبرى الجنائية التي نظرت الدعويين على عدة جلسات، وأصدرت حكميها المتقدمين.

هذا وتؤكد النيابة العامة أنها لن تتوانى في اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق كل من يُخل بالأمن العام، أو يعرض سلامة المجتمع وأفراده للخطر من خلال المشاركة في الأعمال التخريبية، وأنها ستتصدى بحزم لجميع صور العنف والفوضى، وذلك في إطار تطبيق القانون وصوناً لأمن المجتمع واستقراره.